

من ثم الأول الذي يجري بين وزير خارجية
وعرفات منذ عام ١٩٧٤ حين التقى عرفات
السفارة الفرنسية بالوزير جان سوفانيارغ، ثم
ويجب اعتراف فرنسا بضرورة مشاركة منظمة
التحرير الفلسطينية في أي خطوة سلامية على غير
الرض اتفاقات كامب ديفيد، وإذا ما أخذت
تبريحات شيسون بعين الاعتبار تبين أن ثمة
الجانب الأكبر في التقدير القائل بأهمية هذا اللقاء.

لكن من الضروري القول أن اللقاء بالمقابل يأتي
اللقاء الموقف الفرنسي حيال مسألة الحقوق
الاسرائيلية أي أنه لا يحمل في طياته جديداً
عسائراً فالوزير الفرنسي شيسون أحاط اعتراف
حكومته بحق الفلسطينيين في الوطن وتقرير
الحرية بجملة أمور، أولها: «إن ممثل الشعب
الاسرائيلي بالمضي القانوني للتعبير لا يمكن أن
يجوز سوى للشعب الفلسطيني عندما تصبح له
الرض ودولة» (المصدر نفسه). ثانياً: «ضرورة
اللقاء والحوار المباشر بين الفلسطينيين
والاسرائيليين». ثالثاً: الاعتراف الفلسطيني بحق
الاسرائيليين في حدود آمنة وثابتة والعيش بسلام مع
الذات الجارة.

هذا وقد حضر اللقاء من الجانب الفرنسي
السفير الراحل لوي دولامار، ومن الجانب
الفلسطيني رئيس الدائرة السياسية في المنظمة
الوطنية القدومي وعضو اللجنة التنفيذية أحمد
صباح الدجاني.

مبادرة الأمير فهد

أخذت بعض الأوساط الصحفية العربية
والثلاثية على عاتقها ترويج أسماء مبتكرة للحرب
الفلسطينية - الاسرائيلية خلال شهر تموز (يوليو)
الثالث فاصبحت «حرب الاعتراف» أو «حرب
الحوار» أو «حرب السلام» إلى غير ذلك من
التسميات الطافحة بالتناقض والمخمة بالمفارقات،
ويجب نرد هذه التسميات، بما تحمله من مضامين
تلك تغزى محدد، إلى أمرين، أولهما أن وقف
اللائي النار قد تم بين طرفين متقاتلين متقابلين هما
شخصية التحرير الفلسطينية واسرائيل، وهذا
ما اقتضت به الولايات المتحدة واسرائيل، ولو
صعباً. ثانيهما، وهو الأهم، أن هذه الحرب

بالتناج التي آلت إليها قد عبت الطريق، بنظر
البعض، لتكثيف الجهود السلامية نحو هدنة طويلة
الأجل ترتبط بخيوط وثيقة مع مشروع سلام دائم
في المنطقة.

من هنا فهم مشروع السلام الذي أعلنه الأمير
السعودي فهد بن عبد العزيز على أنه مبادرة
تستثمر نتائج الحرب الفلسطينية الاسرائيلية
التموزية وتوظفها في سياق البحث عن تسوية
مقبولة في المنطقة بالاستفادة من الحرص الأميركي
(المعلن على الأقل) على تقادي نشوب حرب واسعة
قد ينشأ عنها ما يؤدي لاختلال الوضع العربي
الراهن.

وثمة من فهم المشروع على أنه ليس بديلاً عن
كامب ديفيد فحسب، بل ويديل عن مبادرة
بريجنيف أيضاً، ونوع من الامتصاص للاستقطاب
حول هذه المبادرة سيما في الجانب الفلسطيني.

ويرتكز مشروع الأمير فهد إلى ثمان نقاط هي:
الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. إزالة
المستعمرات من هذه الأراضي. ضمان حرية العبادة
لجميع الأديان في الأماكن المقدسة. حق الشعب
الفلسطيني في العودة أو التعويض. إخضاع
الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت
إشراف الأمم المتحدة لارتداد عن أشهر. قيام
الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس. حق دول
المنطقة في العيش بسلام. ضمان الأمم المتحدة
تنفيذ هذه المبادئ.

وجاء الرد الاسرائيلي سريعاً بأقوال لبعض
الوزراء جاء فيها: «إن التعابير السعودية متشعبة
وهي بصورة عامة غير مقبولة لكن إعلان
الاستعداد للاعتراف بإسرائيل يجب أن ينظر إليه
على أنه تحول أساسي في الموقف السعودي».
(السفير، ١٩٨١/٨/٩). أما الرد الاسرائيلي
الرسمي فقد تضمنه بيان للخارجية جاء فيه: «إن
اسرائيل ترى في الاقتراح السعودي خطة لتدميرها
على مراحل، وبموجب هذا الاقتراح فإن الاعتراف
بإسرائيل تبعاً لذلك ليس سوى وهم... وإن هذه
الخطة تناقض اتفاقات كامب ديفيد» (المصدر
نفسه، ١٩٨١/٨/١٠).

أما الموقف الأميركي فلم يتجاوز في مضمونه